المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإنسانية

(العلوم الإنسانية وتحديات العصر)

The Second Scientific Conference on Humanities (SCH)

(Humanities & the Challenges of the Age)

3 – 4 مارس 2019م

الفهرس

كلمة رئيس الجامعة ..... أ.د. أحمد محمد برقعان 4

كلمة نائب رئيس المؤتمر..... أ.م.د عبدالله عبدالرحمن بكير 5

البحوث المنشورة :

1) مستوى ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء "من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس" ..... د. خالد صالح المساجدي & د. عامر أحمد جبران 13

2) جودة الخدمة التعليمية في جامعة صنعاء من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا ..... د. عامر أحمد جبران & د. خالد صالح المساجدي 49

3) أثار العنف على الأطفال، رؤية تربوية. ..... د. خالد محسن محمد زهير 75

4) فلسفة علوم التربية ودورها في الواقع الحضاري الراهن. ..... د. علي علي محمد عباس 105

5) أثر إستخدام برنامج محوسب في تحصيل طلبة المعهد التقني الصناعي – بالمكلا (قسم البرمجيات) في مادة رياضيات الحاسب..... شادن يسلم بازهير 147

6) تصور مقترح لتطوير الإعلام التربوي في الجمهورية اليمنية في عصر العولمة الثقافية..... أ. عاتقة محمد الحبابي & د. فتحية محمد الهمداني 191

7) متطلبات تنمية رأس المال الفكري في جامعة صنعاء في ضوء مدخل إدارة المعرفة. ..... د. فتحية محمد الهمداني 227

8) مدى تطبيق مفهوم الإدارة بالقيم لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة حضرموت من وجهة نظر المديرين والمعلمين.. أ.د أحمد برقعان & أ. عبدالحكيم مقرم 269

9) دور الجامعة البحثية في إنتاج المعرفة في ضوء التوجهات العالمية الحديثة ..... أ. إلهام محمد محمد عبدالله السرحي 309

10) تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة ..... د. رويدا علي ناشر العريقي 335

11) رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ..... فهد يحيى الجحافي 379

رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

فهـــد يحيى الجحـــافي

رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى وضع رؤية لتفعيل دور الجامعات اليمنية لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم مجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته، والتعرف على الأدوار التي تقوم بها الجامعات من أجل تلبية متطلبات مجتمع المعرفة في وظائفها الثلاث: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي للأدب النظري المتعلق بموضوع البحث. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها الآتي:

- أن متطلبات مجتمع المعرفة أصبحت من المرتكزات الأساسية التي تسعى الدول العالمية إلى تحقيقها والتي من خلالها يتم انتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها في كافة المؤسسات الإدارية والتعليمية ومنها الجامعات.
- هناك علاقة تكاملية وترابطية بين متطلبات مجتمع المعرفة والأدوار التي تقوم بها الجامعات التي تعد المسؤولة الرئيسة في تحقيق وتكوين مجتمع المعرفة من خلال انتاجها ونشرها وتوظيفها.
- احتوت الرؤية المقترحة العديد من الآليات والأساليب التي يمكن القيام بها من خلال تطوير أدوار الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة .

A Proposed Vision to Activate the role of Yemeni Universities in the light of the requirements of the knowledge society

Abstract:

This research aims at developing a proposed vision to activate the role of Yemeni universities to meet the requirements of the knowledge society through identifying the concept of the knowledge society and its characteristics and requirements and identifying the roles played by universities in order to meet the requirements of the knowledge society in its three functions: Teaching, scientific research and community service. The researcher has used inductive method of theoretical literature on the subject of research. The researcher has reached many results, the most important of which are the following:

-The requirements of the knowledge society have become one of the basic pillars that the world countries seek to achieve through which knowledge is produced, disseminated and applied in all administrative and educational institutions, including universities.

-There is an integrative and interdependent relationship between

the requirements of the knowledge society and the roles played by the universities, which are the main responsibility in the realization and formation of the knowledge society through production, dissemination and employment.

-The proposed vision contains many mechanisms and methods that can be carried out through developing the roles of Yemeni universities in light of the requirements of the knowledge society.

أولاً: الإطار العام للبحث:

1. المقدمة:

تشهد الدول العالمية العديد من التطورات المعرفية والمعلوماتية التي أصبحت معياراً يحدد مستوى التقدم والنمو الاقتصادي، باعتبار المعرفة مورداً كبيراً من الموارد الاقتصادية، ومن هنا أصبحت المعرفة اتجاهاً عالمياً يعرف بمجتمع المعرفة الذي يركز على توظيف المعرفة في فهم واقع الحياة الاجتماعية وتفاعلاتها، والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنظمة المختلفة، وبخاصة في النمط الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك على إنتاج المعرفة وتسويقها (أبوزيد، 2005، 96). وعليه؛ أصبح مجتمع المعرفة من أهم سمات وخصائص ومتطلبات الدول المعاصرة وخاصة المتقدمة منها التي تتسم بتوليد المعرفة وتوظيفها ونشرها، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها في كافة المؤسسات الإدارية والتعليمية ومنها الجامعات (بركات وحسن، 2009).

وتعمل الجامعات على تقديم التعليم الجامعي الذي أصبح المسؤول المباشر عن انتاج المعرفة وتوليدها ونشرها، باعتبار الجامعات مؤسسة علمية مسؤولة عن تحقيق التنمية وتقدم العديد من الوظائف الاجتماعية والثقافية والقيمية والاقتصادية، ويقع عليها مسؤولية المساهمة الجادة والأساسية في تطوير المجتمع، والتفاعل مع مشاكله بهدف إيجاد الحلول العلمية لها (الجرعوني، 2004، 4).

كما تعد الجامعات من بين مؤسسات التعليم العالي المركز الرئيس الذي ينتج المعرفة ينشرها ويوظفها وذلك من خلال وظائفها الأساسية الثلاث المتمثلة بالتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، لذلك لابد من الاهتمام بالجامعات بالدول النامية وتوفير الموازنات المالية اللازمة لها للقيام بهذه الأدوار الأساسية (عبد الرحمن، 2016، 73). لأن هذه الوظائف تركز على تحقيق أسس بناء مجتمع المعرفة، فالتدريس يتم من خلاله نشر المعرفة، والبحث العلمي يسعى إلى إنتاج المعرفة وتوليدها، أما خدمة المجتمع وتنميته فهي لا تحقق إلا من خلالها تطبيق

المعرفة وتوظيفها ، ولذلك فإن هناك تماثلا بين وظائف الجامعة وبين دورة المعرفة (إنتاجا ونشرا وتوظيفا) (عبدالحي ، 2006، 3).

وبالرغم من تلك الأهمية التي تولى للجامعات في التحول إلى مجتمع المعرفة، الجامعات العربية ومنها اليمنية ما زالت تواجه العديد من المشكلات منها: ضعف قدرة ربط وظائفها الرئيسة بمتطلبات وأسس مجتمع المعرفة بسبب النقص في المعطيات المادية، و وضعف أهلية أعضاء هيئة التدريس على انتاج المعرفة الحديثة.

علاوة على ذلك، إن ضعف قدرات الجامعات على توفير المتطلبات لمجتمع المعرفة، وغياب تفعيل دورها في مواكبة مؤشرات مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى ضعف التزامها بضمان جودة وظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية، وضعف إمكانياتها وقدراتها المالية والبحثية والمعرفية (أحمد، 2016، 637).

ومن هذا المنطلق، فإن البحث الحالي يسعى إلى تفعيل دور الجامعات اليمنية من خلال وظائفها الرئيسة: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وإحداث التحول إليه، بما يتواكب والتطورات في الجامعات العالمية المعاصرة، وفقاً لرؤية علمية تتناسب مع بيئة ومتطلبات المجتمع اليمني.

2. مشكلة البحث:

تواجه الجامعات اليمنية العديد من المشكلات التي تحد من تمكينها من التحول إلى مجتمع المعرفة وفقاً لرؤى علمية، حيث تُشير المصادر والدراسات والتقارير المحلية إلى ضعف أدائها في تحقيق وظائفها الرئيسة: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

ففي **وظيفة التدريس**، تفتقر الجامعات إلى وجود إطار منهجي يوجه عملية بناء المنهج والتدريس الجامعي؛ فهناك ضعف أو غياب للأساليب التدريسية الحديثة التي تركز على التخطيط والتنفيذ لتدريس المساقات الدراسية الجامعية، وصعوبة مجارات مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة، وتدني مستوى استجابتها قدرتها على نشر المعرفة الحثية التي تتواكب واحتياجات سوق العمل، وضعف قدراتها على إحداث التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 75).

أما فيما يتعلق بوظيفة **البحث العلمي**، فإنه يوجد عدد من مكامن الضعف التي تُؤثر على فاعلية وجودة البحث العلمي في الجامعات اليمنية في القيام بتوليد وانتاج المعرفة الحديثة

بسبب غياب الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالموارد المخصصة للبحث العلمي، والروتين والمركزية في الجامعات، والقصور في جانب التواصل مع الجامعات العربية والأجنبية بخصوص المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، وعدم استقلالية الجامعات مالياً، وغياب المراكز البحثية، وضعف كفاءة أداء القيادات الجامعية، وضعف مراكز المعلومات وخدمات التوثيق والمكتبات، وضعف علاقة الجامعات مع القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية (حُميد، 2010، 324). وأخيراً اقتصار نشر البحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس لأغراض الترقية فقط دونما محاولة التميز ونشر المعرفة والإبداع (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، 99).

بينما تواجه وظيفة **خدمة المجتمع** ضعف في تحقيق توظيف المعرفة الحديثة في مجالات العلم والمعرفة والثقافة وتأهيل الموارد المجتمعية (باعباد، 2004، 18)، فضلاً عن ضعف في علاقة الجامعات بالمجتمع المحلي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، 75). علاوة إلى عدم وجود صلات مباشرة للشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جانب، والجامعات من جانب آخر (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2007، 54)، وعدم وجود انفتاح متبادل بين الجامعات ومؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، 55)، وعدم وضع الجامعات لمبادرات فعالة لشراكة منتجة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012، 94).

علاوة على ذلك، أكدت الدراسات المتعلقة بالمعرفة، ومنها دراسة (العزيزي، 2014) أن واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جدا باستثناء مجال التعليم والتدريب الذي جاء بتقدير منخفض، كما أن بعض الفقرات تفاوتت تقديراتها ما بين منعدمة، ومنخفضة جداً، ومنخفضة، ومتوسطة.

كما أشارت دراسة الحاج والطيب (2010، 77) إلى عدم وجود رؤية شاملة لدى الحكومة لتكوين منظومة المعرفة التي تبدأ من مؤسسات التعليم والبحث العلمي، ومؤسسات نشر المعرفة وتوثيقها وتطبيقها وتنتهي بإيجاد ثقافة داعمة تعمل على تكوين اقتصاد المعرفة.

وعليه، أتت الحاجة لتقديم رؤية مقترحة يتم من خلالها تفعيل دور الجامعات في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة من خلال استقراء المصادر والدراسات والتقارير العلمية، وبشكل أدق، تتبلور مشكلة البحث الحالي المتمثلة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ؟

3. أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في وظائفها التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من خلال التعرف على الأسئلة الآتية:

1) **ما المنطلقات النظرية لمفهوم مجتمع المعرفة وأسسه وخصائصه ومتطلباته؟**
2) **ما الأدوار التي تقوم بها الجامعات من أجل تلبية متطلبات مجتمع المعرفة في وظائفها الثلاث: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.**
3) **ما الرؤية المقترحة لتفعيل أدوار الجامعات اليمنية لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة من خلال استقراء المنطلقات النظرية السابقة؟**

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب منها:

- مساعدة القائمين على الجامعات اليمنية على مواجهة المتغيرات والمتطلبات في المستقبل، ومواكبة الخطط العالمية في الوصول إلى مجتمع المعرفة .
- تفيد نتائج البحث الحالي في مساعدة قيادة الجامعات على تلافي أوجه القصور في أدوارها؛ ما يساعدها على تحقيق وبناء مجتمع المعرفة.
- قد يسهم في إثراء المكتبات الجامعية المحلية ببعض الأطر النظرية التي تناولت مجتمع المعرفة.

5. حدود البحث:

يتحدد البحث بتقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في وظائفها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من خلال استقراء المصادر والدراسات والتقارير ذات العلاقة بموضوع البحث.

6. المصطلحات:

تناول البحث الحالي عدد من المصطلحات والمتمثلة بالرؤية، والجامعة، ومجتمع المعرفة، ومتطلبات مجتمع المعرفة. وفيما يلي إشارة إلى تعريفات مقتضبة لهذه المصطلحات.

أ - **الرؤية :**

يعرفها الغالبي وإدريس (2007) بأنها: "تصور مختلف وأفضل الحالات والظروف وطرق تحقيق هذا التصور، وترتبط هذه الرؤية بأهداف المؤسسة المرغوب فيها، إذ تمثل موجها يرشد حركة المؤسسة في اتجاه تحقيق الأهداف المرغوبة فيها".

ب - الجامعة:

يعرفها عبود (2007، 281) بأنها: "المركز الرئيسي المنوط به تشكيل القوة البشرية المنتجة للمجتمع، وتتوزع مخرجاتها البشرية على كل القطاعات المجتمعية، وتسكن طبقاته، وكلما كان هذا العائد جيدا؛ قويت الدعامة الأساسية للنهوض بالمجتمع" .

ج - مجتمع المعرفة:

يعرفه سالم (2007، 67) بأنه : "المجتمع الذي يتصف أفراده بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية والفضائية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته".

د - متطلبات مجتمع المعرفة:

يُعرفها نصار (2015، 97) بأنها الأسس والقواعد الأساسية التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء.

ووفقاً للمصطلحات السابقة؛ يُمكن وضع تعريف إجرائي شامل للرؤية المقترحة لتفعيل أدوار الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة بأنها عبارة عن مجموعة من الأفكار والأساليب والآليات الفكرية المستقبلية الهادفة إلى تفعيل دور وظائف الجامعات اليمنية بما يمكنها من إحداث التحول إلى انتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

7. منهج البحث:

بناء على طبيعة أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء المعلومات التي أشارت إليها المصادر والدراسات العلمية المتخصصة في موضوع البحث، واستقراء الرؤية المقترحة.

8. دراسات سابقة:

تضمن البحث الحالي عدداً من الدراسات التي تناولت أدوار الجامعات في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، سواء بشكل كلي، أو كانت أدوار منفصلة عن بعضها. وفيما يلي عرضاً لتسع دراسات مرتبة زمنياً من 2004 وحتى 2017م.

1. دراسة حيدر (2004):

هدفت الدراسة إلى استخلاص **الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي**، والتعرف على المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم في الوطن العربي استيفائها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة؛ وبينت أن التعليم أحد أهم العوامل في بناء مجتمع المعرفة، ووضعت جملة من المقترحات لمؤسسات التعليم لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة ومنها: تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق ببيئة معينة، وتقديم برامج أكاديمية تخصصية مكثفة، والتطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم والتعلم، والتركيز على نواتج التعلم لضمان إعداد خريجين قادرين على المنافسة عالمياً، وكذلك الأخذ بآليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى تضمن لخريجيها المنافسة عالمياً وأكاديميا لبناء مجتمع المعرفة.

2. دراسة جورج ،جورجيت دميان (2007)

هدفت الدراسة **إلى إعداد تصور مقترّح يساعد على تفعيل دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة في ضوء واقع المجتمع وخبرات بعض الدول الأجنبية**، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي واعتمدت في إطار هذا المنهج على الطريقة المسحية، كما استخدمت استبانة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج؛ أبرزها :معظم كليات الجامعاتُ لا تأخذ في اعتبارها بناء لمجتمع المعرفة هدفا تسعى إلى تحقيقه، كما أن معظم الكليات لا تقوم بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على مطالب واحتياجات المجتمع المعرفية، وأن معظم أفراد المجتمع يهتمون بالكسب المادي أكثر من العلمي والمعرف ، وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الباحثة تصوراً مقترّحاً لتفعيل دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية.

3. دراسة الزبيدي (2008):

هدفت الدراسة إلى تحديد **دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء التطور**

المعلوماتي العالمي، وتوصلت إلى وضع مجموعة من الأدوار المقترحة للجامعات العربية في ضوء عصر المعلوماتية الرقمية وأهمها : بناء مجتمع المعرفة بصفته يمثل في الوقت الحاضر عصرا جديدا يرافق تطور التكنولوجيا المعلوماتية والمعرفة، وتوليد المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل تخزين المعرفة ونقلها وتطبيقها في ميادين الحياة المختلفة، ونتيجة لمظاهر التخلف التكنولوجي في المجتمعات العربية يقع على الجامعات العربية مسؤولية تزويد مجتمعاتها بالخدمات العلمية والتكنولوجية بأشكال المعرفة المختلفة، وتعد الجامعات العربية أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة، وأبرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية وعليها القيام بدورها الحضاري والثقافي، وتحويل نمط بناء المجتمع العربي إلى نمط بناء المجتمع المعرفي المعتمد على اقتصاد المعرفة والكفاءة العالية والقابلية في التخطيط.."

4. دراسة الرقب (2011):

هدفت الدراسة إلى **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة،** واستخدم المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة، وزعت على عينة الدراسة البالغ عددها(396)من الأكاديميين برتبة إدارية والإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى)، وأظهرت الدراسة عدة نتائج؛ أهمها: توافر الثقافة التنظيمية(الإنتاج المعرفي الإبداع والابتكار) كمتطلب من متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بوزن نسبي (76ز33٪) بدرجة كبيرة، وتوفر تكنولوجيا معلومات (بنية تحتية وقواعد بيانات ومرتبة إلكترونيا) كمتطلب من متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بوزن نسبي (81.13٪) بدرجة كبيرة.

5. دراسة شناعة والطراونة (2012):

هدفت الدراسة إلى اقتراح **رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**، وذلك من خلال الكشف عن درجة مواءمة التعليم الجامعي الحالي في الجامعات الأردنية لمتطلبات مجتمع المعرفة، وتكونت عينة الدراسة من (169) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، منهم (120) من الجامعات الأردنية، و(49) عضوا من جامعة الزيتونة، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحثان أداة الدراسة التي تكونت بصورتها النهائية من (40) فقرة. وأظهرت نتائج الدراسة درجة متوسطة لجميع **مجالات أداة الدراسة**، وفي ضوء هذه النتائج؛ تم اقتراح رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع لمعرفة، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الرؤية التربوية

المقترحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرقلة في الجامعات الأردنية والجامعات العربية.

6. دراسة العزيزي (2014) :

هدفت الدراسة إلى **وضع تصور مقتـرح لتطويـر أداء الجامعـات اليمنية في ضـوء اقتصاد المعرفة**، وذلك من خلال التعرف على واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، وإلى رأي القيادات الأكاديمية (عمداء الكليات ونوابهم، ورؤساء الأقسام) بجامعة صنعاء على درجة أهمية مجالات التصور المقترح، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد استهدف الباحث القيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء المتمثلة في عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام والبالغ عددهم (157) فردا، تم اختبارهم بصورة قصدية. كما صمم الباحث أداة البحث المتمثلة في استبانة مكونة من أربعة مجالات رئيسة هي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج؛ أبرزها اتفاق القيادات الأكاديمية على أهمية مجالات التصور المقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة بكل مكوناته وفقراته، وذلك بدرجة أهمية عالية جدا متجاوزة محك القبول المحدد ب (3.5) درجة فأكثر.

7. دراسة نصار (2015):

هدفت الدراسة الحالية إلى **تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة**، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت المنهج الوصفي، وأسلوب دلفي أحد أساليب دراسة المستقبل، مستعينة بأداة الاستبانة التي طبقت على مجموعة الخبراء من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج في جانبيها النظري والميداني؛ منها: أن البحث التربوي يستطيع الإسهام في بناء مجتمع المعرفة إذا توافرت له المقومات اللازمة، هذه المقومات تتعلق باستيعاب المعرفة التربوية من خلال التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ومقومات تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية بما يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة. ومقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية من خلال توظيف ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التربوية.

8. دراسة محمد (2016):

هدفت الدراسة إلى **وضع تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة**، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى عدد من النتائج النظرية والميدانية، ووضعت الدراسة في نهايتها تصوراً مقترحاً للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة، وتضمن التصور المقترح عدة عناصر منها: فلسفة التصور ومطلقاته، وأهدافه، وآليات تحقيق التصور الذي اشتمل على التعليم والطلاب والبحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس وخدمة المجتمع، ومعوقات تطبيق التصور، وأساليب التغلب على هذه المعوقات.

9. دراسة الشيشنية (2017) :

هدفت الدراسة إلى معرفة **دور جامعة القدس المفتوحة في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها المجتمعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية**، وتحديد الفروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس باختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة الأساسية عبارة عن استبانة تنقسم إلى ثلاث أدوار رئيسة؛ هي: دور الجامعة تجاه المجتمع، ودور الجامعة تجاه العاملين، ودور الجامعة تجاه الطلبة، وتكونت في صورتها النهائية من (47) فقرة، طبقت على جميع أعضاء هيئة التدريس المتفرغين بالجامعة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2017/2016م، والبالغ عددهم (73)، فاستردت الباحثة (56) استبانة صحيحة قابلة للتعامل الإحصائي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: أن دور جامعة القدس المفتوحة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها المجتمعية بلغ مستوى مرتفع (75.89٪).

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب تمثلت بالآتي:

- التعرف على الأطر النظرية لمجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته.
- تحديد أبعاد مشكلة البحث، وبلورة أهدافه، وإبراز جوانب من أهميته نظرياً وتطبيقياً.
- اختيار الإجراءات المنهجية المتبعة.
- إرشاد الباحث إلى بعض مراجع الدراسات.

- تصميم مجالات الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

ثانياً: الخلفية النظرية للبحث:

تتكون الخلفية النظرية للبحث من مفهوم مجتمع المعرفة وأسسه وخصائصه ومتطلباته، وأدوار الجامعات في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. وفيما يأتي عرض مفصل لهذه العناصر.

1. مفهوم مجتمع المعرفة :

شاع مفهوم مجتمع المعرفة في نهايات القرن العشرين؛ لذا قامت عدد من المنظمات والباحثين بطرح جملة من التعريفات لهذا المفهوم.؛ فيها الآتي:

- إنه يعني قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التسيير، وترتيب الحياة، والتحكم في الموارد المتاحة، وحسن استثمارها، وتوظيفها ، وخاصة إيلاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعني هذا المفهوم كذلك: تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات المتنوعة (وناس، 2002، 17).
- إنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنساني (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 40).
- حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشري ،الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه بالثورة المتعددة المعاني والاتجاهات (عليان، 2012، 21).
- هو المجتمع الذي يوجد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة (مراياتي، 2015، 6).
- هي المجتمعات التي تقوم على إنشاء ونشر واستخدام المعلومات والمعرفة (UNESCO, 2016, 5).
- القدرة التي يمتلكها الناس في مواجهة المعلومات، لتطوير قدرات تتعلق بجوانب المعلومات المتعددة، وفقاً لزمان ومكان معين، مع القدرة على إقامة روابط مع المعارف الأخرى واستخدامها في حياتهم اليومية (Kaźmierczak, 2017, 24).

مما سبق؛ يستنتج الباحث أن مجتمع المعرفة هو مجتمع تشكل فيه المعرفة مطلبا أولياً في البناء الاجتماعي، يتميز بتبلور طبقة جديدة من المشتغلين بمجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، ويهتم بإعطاء قيمة اقتصادية للمعرفة، إلى جانب أنه مجتمع الإنسان المحدد، والذكاء المشترك، والعقل الفعال، والمعلومات الدقيقة.

2. أسس مجتمع المعرفة :

هناك العديد من المبادئ الأساسية لمجتمع المعرفة، حيث ذكر يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية على مجموعة من الأسس لا بد من توافرها لقيام مجتمع المعرفة نوجزها في الآتي: (تقرير التنمية الإنسانية، 2003، 11 -12)

- **إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح**، وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج/توليد المعرفة والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي التكنولوجي والتعبير الفني والأدبي.
- **النشر الكامل للتعليم راقي النوعية**، مع إبداء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدي الحياة، وهذا الأساس يعني إعطاء أولوية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع مع إطالة أمده لعشرة صفوف علي الأقل، واستحداث نسق مؤسس لتعليم الكبار تعليم مستمر مدي الحياة، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي.
- **توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المجتمعية**، من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق للابتكار والإسراع في تقنية المعلومات والاتصالات.
- **التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية** من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد،اعتماد علي القدرات التكنولوجية، والمعرفية الذاتية، وتنويع البيئة الاقتصادية والأسواق، كما يتطلب تطوير وجود أقوي في الاقتصاد الجديد " تعزيز نسق حوافز مجتمعي تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من الوضع الراهن الذي يتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي ، الخطوة لدي مصدري القوة، المال والسلطة.

- **تأسيس نموج معرفي عام ،أصيل منفتح مستنير.**

ويضيف عيد (2004، 135) الأسس الآتية:

- توفر النفاذ والخدمة الشاملة لجميع الأفراد للحصول على المعلومات واستخدامها، ويمكن توفير إما لكل فرد أو عن طريق نقاط نفاذ عمومية أو عن طريق نقاط نفاذ العمل.
- تساوي الفرص بين الأفراد في المجتمع للحصول على المعلومات، ويجب ألا يكون الجنس أو العمر أو الثقافة أو المستوى المعيشي عائقاً أمام الحصول على المعلومات للأفراد.
- تنوع المحتوى بحيث يسد حاجات ورغبات جميع فئات المجتمع بثقافتهم وفئاتهم المختلفة.
- توفر نفاذ أمن وموثوق للمعلومات مع مراعاة حماية الخصوصية للأفراد.
- ضرورة تطبيق حقوق الملكية الفكرية في عصر أصبحت فيه المعلومات هي المحرك الأساسي للحياة والاقتصاد والمال.

3. خصائص مجتمع المعرفة :

يتسم مجتمع المعرفة بعدد من الخصائص التي تكون بمثابة الموجهات أو الركائز التي يُمكن أن يُبنى عليها في الجامعات اليمنية، ومن هذه الخصائص ما لخصته قيطة (2011، 21) كالآتي:

- مجتمع يتقن إنتاج وتوليد المعرفة، وخصوصا إنتاج البرمجيات التي تستخدم في الحصول على المعرفة، ويستثمر الموارد المادية والبشرية المتاحة له.
- أنه مجتمع يتقن أفراده التعامل مع المعلومات من حيث نقلها، وتوصيلها ونشرها، واستخدامها، وتوظيفها.
- مجتمع تتوافر فيه بنية تحتية معلوماتية، تقوم على أساس توفر شبكات حاسوب وبنوك معلومات نتاج للجميع.
- تتوافر فيه مشاركة جماهيرية فعالة، مع وجود فئات تنتج المعرفة، كالخبراء والباحثين والعلماء والمبدعين.
- تدار فيه مؤسسات بطريقة غير نمطية فتعتمد على نظم إدارة المعرفة، والإدارة الإلكترونية، والإدارة المبدعة.
- يتم فيه تناقل المعلومات بسهولة ويسر، وتصبح متاحة للجميع، وسهلة التداول.
- تتجسد فيه المعرفة بسرعة؛ ما يجعل المعرفة تتقادم وتقصر، (دورة حياة المعرفة).

- تكون فيه الموارد البشرية متميزة مدربة، وتتمتع بقدرات ذهنية وطاقات فكرية وإمكانيات للابتكار والإبداع.
- تنتشر فيه ثقافة التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، ويتقن أفراده فن النفاذ إلى مصدر المعلومات .
- تتغير فيه نمطية التعليم ويتحول نحو التعليم الإلكتروني، وتتمركز خدماته حول التكنولوجيا والاتصال.
- تتوافر فيه مراكز البحوث، والمؤسسات البحثية التطويرية؛ بما تحتاجه من إمكانيات مادية وخبرات بشرية.

علاوة على ذلك، يضيف سينغ (Singh, 2013, 5-6) عدداً من الخصائص التي يتمتع بها مجتمع المعرفة، كالآتي:

- ارتفاع مستوى المعاملات الإلكترونية في الخدمات العامة والخاصة والحكومية.
- مشاركة عالية من الطلاب في الرياضيات والعلوم المتقدمة.
- تصنيف الجامعات العالمية ذات المستوى العالي من التواصل الدولي.
- تكنولوجيا صناعة منتجات وخدمات مبتكرة للتصدير.
- تعريف برامج البحوث الوطنية المحددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تركز على الاحتياجات الوطنية الاستراتيجية الموثقة .
- القوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والأدوية ذات قطاعات التصنيع الأصلية ذات القيمة المضافة العالية.
- تأييد الحكومة لجدول أعمال المعرفة.
- أنظمة الملكية الفكرية ذات المستوى العالي من براءات الاختراع والعلامات التجارية وإيرادات الترخيص.
- مستوى عال من التواصل التجاري الدولي مع عائدات تصدير قوية من المنتجات والخدمات المتداولة دوليًا
- متوسط أعلى من التعليم بالمقارنة مع مجتمعات أخرى و يتم توظيف نسبة متزايدة من القوى العاملة لديها كعاملين في مجال المعرفة.

4. متطلبات مجتمع المعرفة :

يتطلب التحول إلى مجتمع المعرفة إجراءات منسقة متعددة على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد والمجتمع، مثل برامج تعزيز رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات هي عناصر أساسية للوصول إلى اقتصاد مزدهر قائم على المعرفة (Garner, 2016, 1).

وقد تناول عدد من الكتاب والباحثين متطلبات مجتمع المعرفة بشكل موسع، وفيما يأتي عرض لعدد من هذه المتطلبات؛ أشار بدران (2014، 31 -34) إلى أن تأسيس مجتمع المعرفة يحتاج إلى ما يأتي:

- الاهتمام بالتعلم عن طريق تشجيع البحث العلمي، الاحتكام إلى العلم في حل المشكلات، مساهمة العلماء في صنع القرار، إنشاء مؤسسة العلم، والبحث العلمي، والاستثمار في العلم والبحث العلمي.
- الاهتمام بالتكنولوجيا عن طريق: التطوير التكنولوجي لمزيد من الاكتشافات والمعرف والإنتاج، توظيف التكنولوجيا لحل المشكلات الإنسانية والاجتماعية، التشابك الوثيق بين التكنولوجيا والعلم والإنتاج.
- الحرية والتحرر عن طريق: حرية الفكر والبحث والتطوير، تحرير المعرفة من سطوة وتدخل السلطة، وحرية الأنسان في الانطلاق بالفكر والعلم إلى المدى الذي يستطيع.
- الاستفادة من تجارب وإنجازات الشعوب عن طريق: دراستها، وتحليلها وتطويرها.
- الإبداع والتجديد عن طريق: تطوير مهارات الإبداع والتجديد مع التعليم، ممارسة الإبداع في التعليم الأساسي .
- استخدام التكنولوجية الرقمية.

كما أشار جيدوري (2012) إلى أن إقامة مجتمع المعرفة داخل المؤسسة الجامعية يتطلب ما يأتي :

- **تكوين فلسفة تربوية متجددة:** تكون قادرة على تحديد غايات التربية وأهدافها، بحيث تنظر إلى الحاضر والواقع المجتمعي القائم بأوضاعه ومتغيراته الراهنة.
- **توظيف البحث العلمي:** يتطلب منها أن ترسم لذلك الخطط ووضع خرائط بحثية وفقاً لمعايير معينة حسب الأولويات البحثية، وترسم الاعتمادات المالية الكافية إدراكا منه بأنه أهم أنواع الاستثمارات.

- **نشر ثقافة التنمية المهنية:** حتى تسهم في تحسين أدائهم، وممارستهم لعملهم بمهنية عالية؛ ما يجعلهم قادرين على أداء مهامهم بمستوى عالٍ من جودة الأداء، ولكي يكونوا قادرين على مواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة، واستيعاب الانفجار المعرفي وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتطويعها في عمليات التعليم والتعلم.
- **تفعيل الشراكة المجتمعية**: وذلك من خلال عقد الشراكات بين المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وفي مختلف المجالات التعليمية، وبذل الجهود المتراكمة لإنتاج فكر جديد.
- **توفير مصادر بديلة**: من خلال الاعتماد على مصادر التمويل، وتحول الجامعة إلى جامعة منتجة، من خلال استثمار أملاكها وخدماتها المختلفة، في توعية المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية للتعليم.
- **التوجه نحو تطبيق الإدارة الرقمية**: بحيث تمثل أسلوب عمل مفتوح لتسيير الأعمال والنشاطات الافتراضية، وتمثل فلسفة عمل جديدة حسب المتغيرات التي تلعبها تكنولوجيا المعلومات وإدارتها، ودورها أساس فيها.
- **الاحتراف الأكاديمي** : هو بمثابة عملية منظمة وهادفة لرفع كفاية العمل المؤسسي، وتحسين الإنتاجية، وتتطلب منظومة من عدة عناصر هي :الولاء للمؤسسة، والاستقلالية، والمشاركة في اتخاذ القرار، والرضا الوظيفي، والأهم: التركيز على عضو هيئة التدريس بوصفه محور المجتمع الجامعي (جيدوري ،2012) ، : http://www.liberaldemocraticpartyofira

بينما ذكر، يونس (2015، 137 -138) عددا من المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق مجتمع المعرفة والتي أشارت إليها العديد من الدراسات، منها (بدران، 2005، وتقرير اليونسكو، 2006، وسلاوس، Slaus 2007، وبعزيز، 2010)، وهي:

- إطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال وجود ثقافة معرفية متميزة في المجتمع تساندها وتشجعها وتحترم قدرات التفكير والإبداع والسؤال والتأمل والبحث .
- الاستخدام الأمثل لأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت وإتاحته للأفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة واستغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية .

- الاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية؛ فهي من بين المعوقات الأساسية لإرساء مجتمع المعرفة، والعمل على نشر ثقافة المعرفة بين الأفراد، من خلال تمكين المجتمع في مجال استخدامات التقنيات المستحدثة، وضرورة المحافظة عليها.
- تشجيع المشاركة الإيجابية للشباب وتسليحهم بالمعارف والمهارات ، وتوفير التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل إعدادهم للمشاركة الفعالة في مجتمع المعرفة المنشود.
- توسيع المدار الزمني والمكاني للتعليم والتعلم، من خلال الاعتراف بأن التعليم ليس مرادفا للحياة المدرسية فقط؛ وبأن التعليم يبدأ مبكرا، ولا ينتهي أبدا؛ بل يظل مستمرا مدى الحياة ، كما تتعدد قنواته وتتباين مصادره، وتتنوع وسائله وأساليبه وطرائقه، فضلاً عن أنه يعد مجالا أساسيا لممارسة منهجية العلم المعاصر.
- تنمية الإبداع والإفادة من طاقات جميع البشر الإبداعية إلى أقصى الحدود؛ حيث لا يقتصر الأمر في الحصول على المعرفة، وإنما يمتد إلى التفاعل معها ونقدها وتوظيفها في حل المشكلات الآنية والمستقبلية؛ وبما يؤدي إلى الوعي المعرفي والاجتماعي والإنساني؛ أي إلى تحرير طاقات الإنسان الهائلة وإفساح المجال أمام إبداعاته المتنوعة وذكاءاته المتعددة لتبرز وتعبر عن نفسها .

فيما ذكر جورج (2007، 198) أن أهم المتطلبات التي تساعد على تفعيل دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة تتمثل بما يأتي:

- ينص قانون تنظيم الجامعات الجديد أو اللائحة الداخلية لكل كلية على أن يكون بناء مجتمع المعرفة هدفا من أهداف كل كلية، وذلك لأن بناء مجتمع المعرفة أصبح مطلبا عصريا.
- إنشاء مكتبة خاصة لأفراد المجتمع في كل كلية من كليات الجامعة إلى جانب مكتبات الطلاب، وذلك لإتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم العلمية للاستفادة من المكتبات وتزويدهم بالكتب والمراجع.
- ضرورة تطبيق نظام الاستماع والتدريب والدروس المتاحة .
- إصدار سلسلة من الكتب العلمية المبسطة والمجلات بصفة دورية، كأن تكون نصف سنوية توجه لأفراد المجتمع وترصد كل جديد ومستحدث في مجال العوم ونشر المعرفة في مختلف ميادينها العلمية والأدبية ونشر مستخلصات البحوث العلمية والمنشورات وتوصيات الندوات والمؤتمرات، وتوزع بأسعار زهيدة.

- ضرورة تنظيم ندوات ومؤتمرات ومحاضرات لخريجي كل كلية، وعلى فترات معينة لتزويدهم بأحدث ما وصل إليه العلم والبحث العلمي في مجال تخصصاتهم.
- تجري كل كلية دراسات ميدانية للتعرف إلى مطالب المجتمع واحتياجاته المعرفية؛ حتى يمكن الوفاء بها سواء في الكتب أو أنشطة كالندوات والمحاضرات العامة، أو نشرها على الإنترنت.
- مساعدة المتعلم على اكتساب مهارات التعلم الذاتي وتدريبه على استخدام أساليبه المختلفة حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه، ويتعلم كيف يتعلم ومحاولة اكتساب المتعلم عادة القراءة المستمرة في كافة فروع المعرفة.
- تستخدم الجامعات كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة، كالإنترنت، والفيديو كونفرانس، والتعلم عن بعد، والدوائر التلفزيونية المغلقة، وأسطوانات الكمبيوتر، وغير ذلك للوصول بالمعلومات والمعارف إلى أفراد المجتمع في أماكن عملهم، مع ضرورة توصيل شبكة الإنترنت بين الجامعات والمؤسسات ذات الاختصاص.
- الاهتمام بإنشاء جامعة مفتوحة بكل محافظة بهدف إتاحة فرصة التعليم الجامعي لمن فاتته هذه الفرصة، إلى جانب إتاحة فرصة التعليم المستمر والتدريب المستمر مدى الحياة (جورج، 2007، 198).

ويضيف تنيرة (2015، 42) أنه لكي تتمكن المؤسسة الجامعية من التوجه نحو مجتمع المعرفة يتطلب منها ما يأتي:

- اعتماد فلسفة تربوية قادرة على تحديد غايات التربية وأهدافها بين الحاضر والواقع المجتمعي.
- اعتماد خطط لتشجيع البحث العلمي وتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية للإبداع والابتكار.
- حرص الجامعة على تسويق نتائج البحوث العلمية والتطبيقية.
- عقد المشاركات بين المؤسسات والمنظمات التعليمية والمشاركة في المؤتمرات العلمية محليا وعالميا.
- توفير التقنيات الرقمية والتكنولوجية التعليمية
- امتلاك مكتبة إلكترونية.
- تبني الطلبة الموهوبين وتشجيعهم على الابتكار.

وحتى تستجيب مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات مجتمع المعرفة فلابد من الآتي: (محمد، 2005، 81 -82)

- أن تواكب التطور العلمي والمعرفي بتمكين معلميها وطلابها من الدخول بيسر وبسرعة إلى كل مصادر المعرفة الكونية.
- أن تحسن وتطور محتوى المعارف التي تدرس في مختلف مراحل التعليم الجامعي، مع الحرص على التجديد والإبداع المعرفي من خلال الدعم المتواصل لأنشطة البحوث الأساسية.
- أن تستنبط طرائق جديدة، بهدف المعرفة التوظيف الأفضل، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- أن تسهم في نشر المعرفة ونقلها وتقاسمها على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية.
- أن تتضمن بيئة وبرامج تعليمية وتكوينية تستجيب بسرعة للحاجات المتنوعة في التعلم للمواطن في مختلف مراحل حياته.
- أن توطد علاقات التعاون والشراكة مع مؤسسات البحث والصناعة والأعمال والخدمات وصناعة القرار ، والمجتمع المدني .

1. أدوار الجامعات في ظل متطلبات مجتمع المعرفة:

تباينت وجهات نظر الباحثين حول أدوار الجامعات في ظل متطلبات مجتمع المعرفة، فقد وضع (حيدر، 2004، 19 - 21) عدداً من الأدوار الجديدة للجامعات تتمثل بإعادة النظر في رسالة الجامعات؛ وذلك بتحويل الجامعات إلى منظمات تعلم، وتطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم، وتطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم، واستيعاب متطلبات العولمة، وجهود ضمان الجودة، وإصلاح إدارة الجامعات. بينما أشارت قيطة (2011، 50) إلى إن دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة يتوزع من خلال العمل على أربعة محاور، هي: المحور الإداري، والمحور الأكاديمي، والمحور التعليمي، والمحور التمويلي. أما شاوي وبيرنيم (Bernheim & Chaui, 2003)، فيؤكدان على أن الجوانب الرئيسة في عمليات تحديث الجامعات وفقاً لمجتمع المعرفة، هي في تطوير النظم الوطنية للتقويم والاعتماد؛ ما يشجع الجامعة على تطوير أنظمتها الداخلية، وزيادة وتشجيع التعاون والتوأمة بين الشبكات الأكاديمية والجامعات؛ ما

يسهم في تبادل المعرفة فيما بينها، وتطوير البحث العلمي، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لتحسين وتطوير أساليب التدريس والبحث.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة، تبين أن بعض الدراسات كدراسة (نصار، 2015) اهتمت بدور البحث العلمي وعلاقته بمتطلبات مجتمع المعرفة، ودراستا (محمد، 2016) و (الشيشنية، 2017) اللتان ركزتا على دور خدمة المجتمع بوصفها إحدى الوظائف الجامعية التي تسعى في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

ووفقاً لما تقدم طرحه، سينحصر البحث الحالي على الوظائف أو الأدوار الثلاثة للجامعات، والمتمثلة بالتعليم أو التدريس الجامعي، والبحث العلمي وخدمة المجتمع الموضحة بالشكل الآتي:

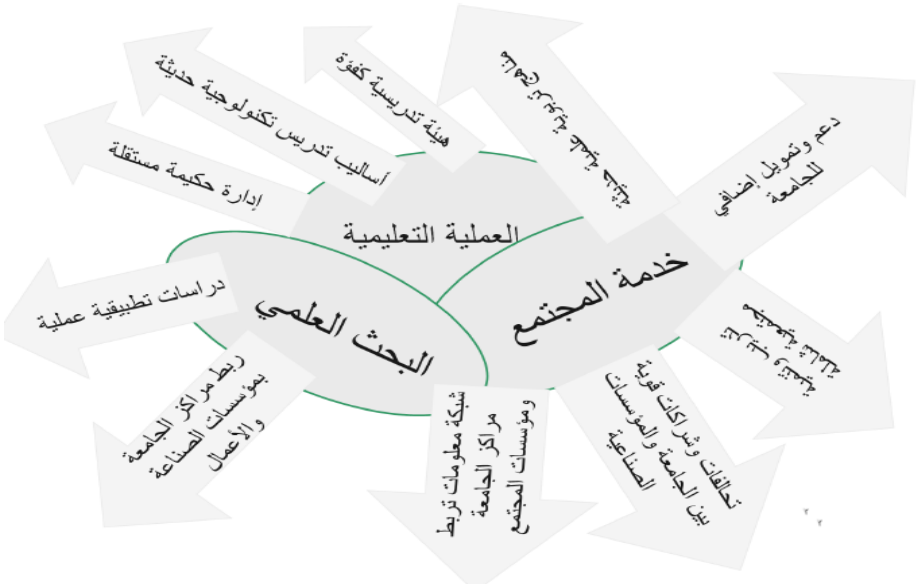

الشكل (1) ترابط أنشطة ومجالات الجامعة ببعضها البعض (عبد الفتاح، 2013، 9)

يتضح من الشكل السابق، مدى الترابط والتداخل بين الأدوار الثلاثة للجامعات؛ بحيث إذا ما تضافرت بشكل وثيق فإنها ستحقق متطلبات مجتمع المعرفة. وفيما يأتي عرض مفصل للأدوار الثلاثة للجامعات.

أ - **التدريس/التعليم الجامعي:**

يهدف الدور التقليدي للجامعة في التدريس إلى تزويد الطلبة بالمعارف والمعلومات والمهارات والاعتماد على التلقين وحشو المعلومات، ثم تغير ذلك الدور في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ومنها نموذج الجامعة المنتجة من مجرد حشو المعلومات إلى إشراك الطالب بوصفه محوراً للعملية التعليمية في العملية التدريسية، وأصبح دور عضو الهيئة التدريسية منحصراً في التوجيه والإشراف على أداء الطلبة، ما جعل الجامعة تتنوع في استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي (عبد الفتاح، 2013، 9).

وعليه؛ يمكن للتطور التكنولوجي وتقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة أن تسهم في جعل خبرات التعلم التي تقوم على التعلم النشط؛ مثل :التعلم الموجه ذاتيا، وحل المشكلات، والتعلم التعاوني أكثر نشاطا وتفاعلية، ويمكن لها أيضا أن تحل محل التدريس التقليدي في شكل مساقات تدرس على الشبكة الدولية سواء في أوقات محددة سلفا أو في الأوقات التي تناسب المتعلم. (حيدر، 2004، 19 - 21).

ويمكن تلخيص ما يركز عليه دور التدريس أو التعليم في الجامعات في مجمل أبعاد العملية التعليمية، وكافة عناصرها ومداخلاته في الآتي: (الطالب كمحور للعملية التعليمية، والأستاذ الجامعي، والمنهاج، وجودة التعليم، والبيئة الحاضنة، وأساليب طرق التدريس، وتوظيف التقنيات، وشكل التعليم والهدف من التعليم والتركيز على ترسيخ التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة)، وتشمل البيئة الحاضنة جانبا ماديا يوفر بنية تحتية لقاعدة بيانات متجددة، ووسائل اتصال حديثة، وأجهزة تكنولوجية، تيسر نشر وتبادل المعرفة، وجانب قيمي يرسخ المبادئ التي تسهم في بناء إنسان مجتمع المعرفة من احترام للقيم الإسلامية وحسن استثمار للوقت وإخلاص في العمل وإتقانه (قيطة، 2011، 50).

وفيما يأتي عرض لبعض مؤشرات التدريس في ضوء متطلبات مجتمع العرفة، كما أوردها (شناعة والطراونه، 2012، 537)

- مراجعة البرامج الدراسية التي تطرحها الجامعات والخطط المتضمنة في كل برنامج وتحديثها وتطويرها ومواءمة محتواها بما يلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل بشكل مستمر.
- توظيف استراتيجيات وأساليب حديثة في التعليم الجامعي تزيد التفاعل بين المدرس والطالب (استراتيجية التعليم بالمشاريع، استراتيجية الاستقصاء العلمي، استراتيجية السيناريوهات المستقبلية).

- توفير ببنيات عمل مصغرة (معمل، ورشة، مشغل) لتنفيذ التدريب العملي للطالب في المباحث المختلفة وذلك في جميع الكليات الجامعية كل وفقاً اختصاصه ومتطلباته.
- دمج المشاركة المتواصلة والمتبادلة مع القطاع الإنتاجي في التعليم الجامعي وأنشطته.
- تضمين الخطط الدراسة في مختلف البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة مساقات دراسية متخصصة في إكساب الطالب مهارات البحث العلمي؛ خاصة في السنة الأولى من دراسته الجامعية، واعتماد تقديم بحث علمي في كل مادة دراسية شرطاً لنجاح الطالب في هذا المساق.
- إرساء قاعدة لبناء المقدرات الملائمة من أنماط جديدة للتعلم المطلوب في مواقع العمل.
- تعديل الخطط الدراسية لتشتمل مساقات يدرسها الطالب في مواقع عمل تتناسب مع تخصصه وبإشراف عضو هيئة التدريس، وذلك في جميع التخصصات.
- استخدام أساليب لتقويم تعلم الطالب الجامعي لا تستند فقط على إجراء الاختبارات وتقيس المقدرات العقلية المتقدمة.
- إجراء اختبار في اللغة الإنجليزية يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات العلمية واللغوية المرتبطة بالتخصص الدقيق الذي يلتحق به الطالب.

ب - **البحث العلمي**:

تطورت وسائل توظيف البحوث واستثمار نتائجها بعد ندوة النهوض عام 1992، وفتحت الجامعة قنوات بينها وبين الجامعات من جهة وبينها وبين مؤسسات المجتمع من جهة أخرى، نظراً للحاجة لتمويل البحث العلمي والتنمية في كثير من البلدان من جهة، وسعي مؤسسات التعليم العالي لإيجاد طرق تمويل جديدة وبديلة لتمويل البحث العلمي شملت مشاركة أصحاب المصالح والقطاعين العام والخاص، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أحرشاو، 2009، 297).

وفيما يأتي عرض لبعض مؤشرات البحث العلمي في ضوء متطلبات مجتمع العرفة، كما أوردها (شناعة والطراونه، 2012، 538)

- تخصيص جزء كبير من ميزانية الجامعات لدعم البحوث العلمية فيها وتقديم تقرير سنوي للمبالغ التي تم صرفها في هذا الاتجاه
- توفير الامكانيات المالية والتجهيزات الحديثة الكافية والكوادر البشرية المساندة للباحث.

- العمل على زيادة أعداد المجلات والدوريات العلمية المحكمة التي يتم نشر البحوث فيها ، والحرص على توزيعها في مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة للإفادة مما ورد فيها
- إنشاء مركز وطني رئيس للبحث العلمي ترتبط به عمادات البحث العلمي للجامعات اليمنية ، بهدف التنسيق بينها واستثارة الجهد والكلفة
- إنشاء بنك معلومات مركزي ترتبط به الجامعات اليمنية من خلال شبكة داخلية وخارجية
- حفز قطاع الإنتاج في المجتمع لتمويل البحوث العلمية ذات الصلة بحاجاته من خلال قيام الجامعات اليمنية بعمل دورات ومؤتمرات لتسويق هذه الأبحاث
- التدريب في مجالات البحث الأساسي في العلوم المقترحة مثل النانو تكنولوجي والبيولوجيا الجزئية وغيرها من العلوم التي تستجد في المجتمعات.

علاوة على ذلك، يضيف (نصار، 2015، 119) المؤشرات الآتية:

- الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي (مثل :التدويل، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة، والكراسي البحثية وغيرها).
- إتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية بوصفها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة واستيعاب المعرفة.
- تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.
- إتقان مهارات استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث التربوي.
- القدرة على المشاركة في أنشطة تقاسم المعرفة التربوية من خلال المنتديات والملتقيات الفكرية.
- تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي بوصفه مقوماً لدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة
- تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.
- تشجيع البحوث البينية بين التخصصات التربوية لتحقق التكامل في إنتاج المعرفة التربوية.
- استخدام مدخل الدراسات المستقبلية لاستشراف مستقبل بعض جوانب العملية التربوية في مجتمع المعرفة.

- الاستعانة بمداخل حديثة في تحديد كفاءة النظم التربوية وتطويرها لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.
- توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية وفقاً خطط واضحة.
- توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.
- المراجعة والتقويم المستمر للبحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوي.

ج - خدمة المجتمع:

إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية (عبد الفتاح، 2013، 9).

ولقد شملت الجامعة في ضوء تجربة الجامعة المنتجة تقديم خدمات ومجالات عمل متنوعة الأغراض، ولبت حاجات اجتماعية ومعرفية ومهارية من خلال تقديم الدورات التدريبية والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين والمجتمع المحلي، وفتح مكاتب استشارية لتقديم الخبرات والاستشارات العلمية والبحثية للجهات المتخصصة مقابل أجور رمزية مثلت إيراداً مهما من إيرادات الجامعة (الدباغ، 2000، 435 -437).

وفيما يأتي عرض لبعض مؤشرات خدمة المجتمع في ضوء متطلبات مجتمع العرفة، كما أوردها (شناعة والطراونه، 2012، 539)

- قيام الجامعة بعمل دراسات استطلاعية تتبعية لمعرفة رأي أصحاب المؤسسات في سوق العمل حول البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات ودرجة تأثيرها في جودة أداء خريجيها حين توظيفهم في سوق العمل.
- المساهمة في تمويل ودعم البحوث المهمة التي تتفق مع اجتياحات المجتمع ومشكلاته.
- الاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال الاستشارات.

- إشراك المستفيدين الخارجيين من المجتمع المحلي في مجالس أمناء الجامعات بشكل فعال ومستمر.

وتُضيف الشيشنية (2017، 319) بعض المؤشرات المتعلقة بدور الجامعات في خدمة المجتمع، وهي: كالآتي:

- تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع.
- تشجيع أفراد المجتمع على زيارة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها.
- إنشاء لجان استشارية مشتركة من الهيئة العاملة في الجامعة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف إلى مشكلاته.
- توجيه الأبحاث الجامعية لحلّ المشكلات المحلية سعيًا وراء خدمة المجتمع وتطويره.
- عقد مؤتمرات في الجامعة لمختلف التخصصات.
- تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
- تجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع.
- تبّني الأفكار الجديدة والمتطورة للأفراد، وتسخيرها في إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
- مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
- الإسهام في ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع لرفع مستوى الوعي لديهم.
- مشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
- الدعم المالي لأبناء الجامعة ممن لا يستطيعون تحمل العبء المالي لإتمام دراستهم لتحقيق شعار حق المواطن في التعليم الجامعي.

يستنتج الباحث مما سبق، أن هناك تداخل وترابط كبير بين أدوار ووظائف الجامعات، فمن الباحثين من يرى بأن الدور هو الوظائف الرئيسة: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بينما يرى البعض عكس ذلك، ومهما يكن من أمر ذلك، إلى أن الباحث يرى أن هناك علاقة ترابطية بين الأدوار والوظائف، وهذا ما اعتمده الباحث لرؤيته المقترحة.

ثالثاً: رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

تم وضع الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، بناءً على ما تم عرضه في الأطر النظرية والدراسات السابقة، فضلاً عن الاعتماد على ما أكدته التقارير الرسمية المحلية والدراسات ذات العلاقة. وعلاوة على ذلك؛ تم عرض الرؤية المقترحة في صورتها الأولية على بعض الخبراء من الأساتذة في الجامعات اليمنية (الملحق رقم

1)، وإبداء آرائهم فيها، واقتراح التعديلات التي يرونها، ثم تم العمل بتلك التعديلات حتى اصبحت الرؤية بالصورة النهائية التي سيتم عرضها فيها. وتكونت من ثلاثة مجالات رئيسة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وفيما يأتي عرض تفصيلي لمكونات هذه الرؤية.

أ - تفعيل مجال التدريس:

يقصد بها مجموعة من الأدوار التطويرية التي ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بها في عملية التعليم والتعلم (التدريس)؛ بما يتواكب مع متطلبات مجتمع المعرفة من خلال الجوانب الآتية:

1. تطوير البرامج والخطط الدراسية في كل التخصصات العلمية من خلال تحقيق مواءمتها احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل بشكل مستمر.
2. تطبيق استراتيجيات تدريسية حديثة ومتنوعة تتواكب مع متطلبات مجتمع المعرفة، ومنها: استراتيجيات التعلم الذاتي، والتعليم بالمشاريع، والاستقصاء العلمي، والتعلم التعاوني، والتعليم المنتج... إلخ.
3. توظيف والوسائل والتقنيات الالكترونية والتواصل الاجتماعي في تطوير علميتي التعلم والتعليم؛ بما يرسخ القراءة الحرة المستمرة والمستدامة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
4. توفير بيئات تعليمية وتعلمية لتنفيذ عملية التدريس والتدريب العملي لجميع الكليات والتخصصات الجامعية وفقاً متطلبات مجتمع المعرفة.
5. توظيف وسائل وأساليب التعليم الالكتروني في كافة البرامج والتخصصات العلمية والمتمثلة في التعليم المدمج، وتوظيف تقنية المحاضرات الافتراضية، واستخدام محركات البحث الالكتروني في الحصول على المعرفة، وتوظيف تقنية غرف المؤتمرات
6. ترسيخ التعليم المنتج في كافة البرامج والخطط الدراسية؛ بما يحقق دمج المشاركة المتواصلة والمتبادلة مع مؤسسات القطاع الإنتاجي وسوق العمل.
7. ترسيخ التعليم البحثي في الخطط الدراسية في مختلف البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات بما يؤدي إلى إكساب الطالب مهارات البحث العلمي.
8. إعداد الضوابط القانونية التي ترسخ معايير الجودة في التعليم والتعلم في كافة البرامج والتخصصات العلمية وفقاً متطلبات مجتمع المعرفة.

9. إعداد وتنفيذ نظام تعيين وتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في عملية التعليم والتعلم (التدريس) وفقاً متطلبات مجتمع المعرفة.
10. إعداد وتنفيذ الخطط الهادفة إلى ربط التدريب العملي لعلمية التعليم والتعلم في مواقع العمل بالمؤسسات المجتمعية.
11. إعداد الآليات الهادفة إلى ربط عملية التعليم والتعلم في الشبكة الإلكترونية الداخلية للجامعة والتي يتم من خلالها نشر المعارف والمهارات وكافة المساقات في الخطط الدراسية التي ينبغي على عضو هيئة التدريس توصيلها للطالب.
12. تطوير أساليب تقويم حديثة لأداء الطالب في العملية التعليمية التعلمية؛ بما يضمن الحد من الأساليب التقليدية.

ب - ثانياً: تفعيل البحث العلمي:

يقصد به مجموعة من الأدوار التطويرية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية في البحث العلمي وبما يتواكب مع متطلبات مجتمع المعرفة من خلال الجوانب الآتية:

1. توظيف الوسائل المعرفية المعاصرة في مجال البحث العلمي والمتمثلة بالتدويل، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة، والحدائق العلمية، والمعامل المركزية، والكراسي البحثية وغيرها.
2. تخصيص موارد مالية حكومية وذاتية لدعم مجالات البحوث العلمية في كافة وظائف مجتمع المعرفة.
3. تبني حاضنات للمعرفة التكنولوجية لتوليد الأفكار البحثية والمعرفية وتوظيفها في مشاريع معرفية وانتاجية.
4. تعميم قاعدة معلومات شاملة للدراسات والبحوث العلمية في كافة وظائف مجتمع المعرفة.
5. تطوير نظام الإدارة والإشراف للبحوث المقدمة للحصول على الماجستير والدكتوراه بما بتناسب مع التخصص الدقيق لعضو هيئة التدريس.
6. إعداد وتنفيذ خطة تهدف إلى زيادة اصدار المجلات والدوريات العلمية المحكمة المحلية والدولية في كافة التخصصات العلمية وبما يتضمن نشر البحوث الهادفة إلى تحقيق متطلبات المؤسسات الانتاجية وسوق العمل.
7. تطوير إدارة البحث العلمي وربطها بالشبكة الإلكترونية الداخلية والخارجية؛ بما يتواكب متطلبات مجتمع المعرفة.

8. نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في مجالات عالمية ذات معامل تأثير عالٍ على المستوى الدولي.
9. إتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية؛ بوصفها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة.
10. تطوير المكتبات الجامعية من خلال تبني النظم الرقمية؛ بما يساعد في مواكبة المعلومات البحثية الدولية المعاصرة.
11. إعداد وتنفيذ خطة تهدف إلى نشر المعرفة البحثية سواء في الدوريات العلمية أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعربية والدولية وبما يساعد في نقل ونشر وتوطين المعرفة وتبادل الخبرات بين العلماء والباحثين.
12. ترسيخ الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية وسوق العمل في مجال الانتاج وتوظيف ونشر وتسويق المعرفة في كافة قطاعات التنمية.
13. التطوير المستمر لبرامج الدراسات العليا بالجامعات بهدف تحديثها وإعادة هندستها وفقاً متطلبات مجتمع المعرفة.
14. إعداد وتنفيذ البرامج الهادفة إلى تنمية معارف ومهارات الباحثين في الجامعات وكافة التخصصات في مجال توظيف مجتمع المعرفة بالدراسات والبحوث التي يتم القيام بها وتنفيذها.

ج - تفعيل خدمة المجتمع:

يقصد به مجموعة من الأدوار التطويرية التي ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بها في مجال خدمة المجتمع وبما يتواكب مع متطلبات مجتمع المعرفة من خلال الجوانب الآتية:

1. إعداد وتنفيذ خطة تهدف إلى إجراء الدراسات العلمية الاستطلاعية لمعرفة اتجاهات المؤسسات الانتاجية وسوق العمل نحو البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات ودرجة تأثيرها في توظيف مخرجاتها.
2. إعداد الدراسات العلمية الهادفة إلى تقديم المعالجات والحلول للقضايا والمشكلات التي تواجه المؤسسات المجتمعية المختلفة.
3. ترسيخ الشراكة المجتمعية في تخطيط البرامج الدراسية وتنفيذها ودعمها وتقويمها في كافة التخصصات والعمليات بالجامعات.
4. إشراك القيادات في المؤسسات الحكومية والأهلية في مجالس الجامعات والكليات والاقسام؛ كل بحسب مجال عمله بشكل فعال ومستمر.

5. إعداد الخطط الهادفة إلى تقديم الاستشارات العلمية التي تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والمجتمعية وسوق العمل.
6. وضع المعايير والمؤشرات العلمية لتقييم دور الجامعة تجاه المجتمع ومؤسساته المختلفة.
7. إعداد الخطط التنسيقية الهادفة إلى إشراك الجامعة في إدارة وتنفيذ الفعاليات والمناسبات الوطنية والمجتمعية وتنفيذها.
8. إعداد البرامج التوعوية والوقائية من المخاطر والظواهر السلوكية السلبية في المجتمع كالعنف والتطرف والإرهاب وغيرها.
9. توظيف الدراسات والبحوث العلمية التي يتم القيام بها من قبل أعضاء هيئة التدريس نحو تطوير التنمية الشاملة في المجتمع.
10. إعداد الخطط التنسيقية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والمجتمعية للأساتذة من خبراء أعضاء هيئة التدريس في تطوير أدائها.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها الآتي:

- أن متطلبات مجتمع المعرفة أصبحت من المرتكزات الأساسية التي تسعى الدول العالمية إلى تحقيقها والتي من خلالها يتم انتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها في كافة المؤسسات الإدارية والتعليمية ومنها الجامعات.
- هناك علاقة تكاملية وترابطية بين متطلبات مجتمع المعرفة والأدوار التي تقوم بها الجامعات التي تعد المسؤولة الرئيسة في تحقيق وتكوين مجتمع المعرفة من خلال انتاجها ونشرها وتوظيفها.
- احتوت الرؤية المقترحة العديد من الآليات والأساليب التي يمكن القيام بها من خلال تطوير أدوار الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث ويقترح بالآتي:

- إعداد الخطط الهادفة إلى تطوير دور الجامعات اليمنية في مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة بحسب ما أشارت إليها نتائج البحث.
- دراسة ومراجعة وتطوير الرؤية المقترحة في اليمن والعمل على إعداد الأساليب الهادفة إلى توظيفها في المهام والأدوار التي ينبغي على الجامعات القيام بها.

- إعادة تصميم رؤية ورسالة وأهداف الجامعات اليمنية في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي.
- إعداد البرامج والورش التدريبية لتنمية مهارات القيادات والعاملين في الجامعات اليمنية بما يمكنهم من القيام بأدوارهم في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.
- القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مجال تطوير وظائف وأدوار الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

قائمة المراجع:

أبو زيد، أحمد .(2005) . " **المعرفة وصناعة المستقبل اقتصاديا.** سلسلة كتاب العربي، الكويت.

أحمد، محمد (2005). " دور التعليم العالي العربي ومنظومة البحث والابتكار في تشييد مجتمع المعرفة ، **المجلة العربية للتربية**، (25)، **2**.

أحمد، نعيمة محمد (2006) ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة. **بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.**

باعباد، علي هود (2004). **فلسفة التعليم العالي وسياسته في اليمن.** الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الجمهورية اليمنية.

بدران، إبراهيم،(2014): **التعليم العالي والبحث والتطوير والإبداع في مجتمع المعرفة** ، (ب.ن)، عمان، **الأردن.**

بركات ، زياد و حسن، كفاح.(2009) . "حاجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا تخصص التربية في الجامعات الفلسطينية ." **بحث مقدم للمؤتمر الأول لعمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية**، نابلس، فلسطين.

بركات، زياد .(2009)." استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس". **مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث**، (2)، **3**.

البيلاوي ، حسن وسلامة، حسين.(2007). **إدارة المعرفة في التعليم.** دار الوفاء، الإسكندرية، مصر.

تقرير التنمية الإنسانية العربية.(2003). **نحو إقامة مجتمع المعرفة**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان ، الأردن.

التقرير العالمي،(2005). "مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، اليونسكو ،على الرابط : www.Uneseo.org.

تنيرة، محمد عثمان مصباح.(2017)."واقع توجه الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة نحو مجتمع المعرفة وعلاقته بالحد من اتساع الفجوة الرقمية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

جورج، خور جيتمان (2007). متطلبات تفعيل دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة على ضوء خبرات بعض جامعات الدول المتقدمة. **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (110)، العدد (2).

جيدوري، بشك. (2012)."**متطلبات بناء مجتمع المعرفة**. مقال، نقلا عن : http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php

الحاج، أحمد علي، والطيب، عبد الجبار(2010). **دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة " اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن**. مركز المتفوق للطباعة والنشر، اليمن ، صنعاء. ص 51 -83.

حُميد، محمد عبد الله حسن (2010). تطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية في ضوء الإدارة بالقيم. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة).** كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

حيدر، عبد اللطيف حسين. (2004) . **الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل متطلبات مجتمع المعرفة ،** كلية التربية، جامعة الإمارات.

خوج، فخرية .(2008). "مدى استفادة التعليم العالي السعودي من الصيغ الجامعية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات". **مجلة مستقبل التربية العربية**، (14)، 51، السعودية.

الدباغ، رياض حامد (2000). نحو جامعة منتجة. **مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية.**

الرقب، محمد أحمد ،(2011). " متطلبات إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الزبيدي، صباح حسن.(2008). **دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب.**

سالم، سالم حميد .(2007). الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة. **بحث مقدم في المؤتمر العالمي للتعليم العالي**، أربيل، العراق.

سهير، عيد.(2004). مجتمع المعلومات: دراسة المفاهيم والخصائص. **مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات**، ع(22) القاهرة، مصر.

شناعة، منال صبحي والطراونة، محمد حسن. (2012).**رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**. كلية الآداب، جامعة الزيتونة الأردن.

الشيشنية، منى نمر.(2017). **دور جامعة القدس المفتوحة في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها المجتمعية من وجهة نظر هيئة التدريس.** كلية التنمية المجتمعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

الصاوي، ياسر.(2007).**إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.** دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

عبد الفتاح، محمد زين العابدين (2013). تحديات التعليم العالي في مصر: الجامعات المنتجة كحل للأزمة.

عبدالحي، رمزي.(2006). **التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

عبد الرحمن، عمر حسن (2016). دور الجامعات السودانية في بناء مجتمع المعرفة :جامعة الخرطوم أنموذجاً. **مجلة سيبراريانز Cyberarians Journal** العدد (43)، سبتمبر.

عبدالوهاب، عبدالوهاب جودة.(2001). سياق الإبداع العلمي وبناء مجتمع المعرفة، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، (31).

عبود، عبدا لغني.(2005)." إدارة الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة، **المؤتمر السنوي الرابع عشر، "آفاق جديدة في التعليم العربي الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، 25 -26 نوفمبر، القاهرة، مصر.

العزيزي، محمود عبده حسن (2014). تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.

علوض، حسن. (2008). " أين نحن من تحديات مجتمع لمعرفة "، **مجلة الكلمة**، العدد(60)، السنة الخامسة عشرة، المغرب.

عليان، ربحي مصطفى.(2012). مجتمع المعرفة مفاهيم أساسية. **ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي والمكتبات**، الدوحة، قطر.

الغالبي، طاهر و إدريس، وائل .(2007). " **الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل**، دار وائل للنشر، الأردن.

فرج، حنان أحمد.(2016). دور مؤسسات المعلومات في دعم مجتمع المعرفة وتنميته: دراسة تحليلية. **مجلة كلية الملك فهد**، مجلد22، العدد2 ، السعودية.

قريبي، ناصر الدين وعطية، سفيان الشارف.(2015). منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. **مجلة الباحث**، العدد(15)، جامعة وهران، الجزائر.

قيطة، نهلة عبدالقادر إبراهيم.(2011). " دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2007). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة** للعام 2006 -2007.

- - - - - - (2011). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة** للعام 2010 -2011.

- - - - - - (2012). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة** للعام 2011 -2012.

- - - - - - (2013). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة** للعام 2012 -2013.

- - - - - - (2014). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله أنواعه المختلفة** للعام 2013 -2014.

محمد، مديحة فخري (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، العدد (80).

مراياتي، محمد.(2015). ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي ما هو، ولماذا، وكيف، ومن المسؤول، وأولوية الابتكار والتكنولوجيا فيه ، **ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء حول الابتكار والتكنولوجيا للنهوض باقتصاد المعرفة في المنطقة العربية**، عمان، الأردن.

المكتب الاقليمي للدول العربية.(2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.

المنيع، محمد (2002). متطلبات الإرتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية. **بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي**، الرياض.

نصار، علي عبدالرؤوف.(2015) . تفعيل مقومات البحث التربوي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**.

وناس، المصنف.(2002). **مجتمع المعرفة والاعلام**. الإذاعات العربية.

يونس، مجدي مجمد.(2015). " دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي -دراسة ميدانية -بجامعة القصيم ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد(8)،العدد(21)، كلية التربية، جامعة المنوفية.

اليونسكو.(2005). **تقرير نحو مجتمعات المعرفة**. اليونسكو، باريس.

Bernheim, C. T., & Chaui, M. de S. (2003). Challenges of the university in the knowledge society five years after the World Conference on Higher Education, **Paper presented for the UNESCO Forum Regional Scientific Committee for Latin America and the Caribbean** (December 2003), Paris.

Finquelievich, S. (2017). **Rwanda Knowledge Society Policy Handbook** Version.5. MINISTRY OF EDUCATION, REPUBLIC OF RWANDA.

Garner, C. (2016). The Transformation to a Knowledge Society: Social and Economic Improvement Through Innovation. **A paper for the ASBAR World Forum, Saudi Arabia.**

Singh, J. D. (2013). Role of Education in Knowledge Based Society. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/282292951

UNESCO. (2016). **Knowledge Societies Policy Handbook**. Guimarães and Paris, May 2016.

الملاحق:

ملحق(1)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين❖

م	الاســم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	يحيى منصور بشر	أستاذ	جامعة إب
2	محمد أحمد لطف الجوفي	أستاذ	جامعة إب
3	نبيل أحمد العفيري	أستاذ مشارك	جامعة إب
4	عبد الجليل مدهش	أستاذ مشارك	جامعة الحديدة
5	محمد عبد الله حُميد	أستاذ مشارك	جامعة حجة
6	حمود محسن المليكي	استاذ مساعد	جامعة ذمار